

وهو القول الاول لابي يوسف واشهر الروايات
 عن ابي حنيفة والمظاهر من مذهبه
 واعلم ان المصنف اختار في ذوي الارحام
 مقالة اصل القرابة والمذكور في شتم المسوط
 ان الحسن بن زباد من اهل التنزيل كما اشرنا
 اليه عن قريب فحصل قوله مع ابي يوسف
 محل نظر والدليل على القول الاخير لابي يوسف
 ان استحقاق الفروع انما يكون لمعان فيهم
 لا لمعان في غيرهم وذلك المعان هو القرابة
 التي هي في ابدان الفروع وقد اخرجت الجمة
 ايض وهو الولاد فينساوي الاستحقاق فيما
 بينهم وان اختلفت الصفة في الاصول الا ترى
 ان صفة الكفر والرق غير معتبر في المدعيه
 بل انما معتبر في المدعيه فلذا صفة الذكورة
 والانوثه تعبر فيه فقط واستدل
 محمد بن عطاء الصحابة على ان للعمة الثلثين
 وللخاله الثلث ولو كان الاعتبار بابدان الفروع

للمالك

للمالك المال بينهما نصفين فظهر ان المعتبر
 في القسمة هو المدعي به فانه الاب في العمة والام
 في الخالة وايضا قد اتفقا على انه اذا كان احدهما
 ولد وارث كان اولى من الاخر فقد استرجح
 باعتبار موعن في المدعي به كما اذا تزكيت الميت
 ابن بنت وبنت بنت عندهما اي عند ابي
 يوسف والحسن يكون المال بينهما المذكور
 مثل حظ الانثيين باعتبار الابن اعيب
 ابدان الفروع وصفاتهم قلنا المال لابن البنت
 وثلاثة لبنت البنت وعند محمد يكون المال
 بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة
 في الانوثه فيعتبر عنده ايض ابدان
 الفروع ولو تزكيت بنت ابن بنت وابن بنت
 بنت عندهما المال بين الفروع الثلثا
 باعتبار الابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثى
 كما في الصورة السابقة وعند محمد يكون المال
 بين الاصول اعني في البطن الثاني الذي هو